

## يوسف: نقل ملكية عدة عقارات بطب واحد ليس من مصلحة للمواطن

محمود الصالح

تركزت الطروحات المقدمة من أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الثانية من دورة المجلس الثالثة لهذا العام حول موضوع تسوية مخالفات البناء وكذلك ضرورة الإسراع في توزيع سندات الملكية للمنطقة التنظيمية الثانية الخاضعة للمرسوم ٦٦ وطالبوا بالاكتمال بطب واحد ونقل الملكية لعدة عقارات بدلاً من طلب واحد لكل عقار كما طالب الأعضاء بتفعيل دور المهندسين من خلال القيام بجولات أسبوعية لحصر المخالفات، وأعمال الصيانة وإزالة القمامة المتجمعة في العقارات الخاصة المهجورة ومنع التعديت على الأملاك العامة ومتابعة صيانة الشوارع والاهتمام بالورشات الخاصة للنظافة، إذ لا يتم إفراغ الحاويات بشكل كامل إضافة إلى نقص عدد عمال الحاويات. وشدد الأعضاء على ضرورة معالجة تسرب المياه الآسنة من مطمر وادي السفيرة إلى الأماكن السكنية القريبة، ودعا الأعضاء إلى ضرورة الإسراع في إعادة تأهيل المناطق المحررة من مدينة دمشق وتجددت المطالبة بالإسراع في إنجاز مركز خدمة المواطن في كفر سوسة حيث يتكرر هذا المطلب منذ عدة سنوات وفي كل مرة تكون الإجابة أنه سيوضع في الخدمة خلال الشهر القادم وهذا الشهر يبدو أنه لم يأتي حتى الآن.

وأكد مدير تنفيذ المرسوم ٦٦ جمال يوسف أنه سيتم توزيع سندات الملكية للمنطقة التنظيمية الثانية بمجرد الانتهاء من أعمال الحصر والتصنيف وإسماها في منطقة القدم العسالي أما موضوع نقل الملكية لعدة عقارات بطب واحد فإن المديرية لا ترى في ذلك مصلحة للمواطن والإجراءات المتبعة هي بعقد لكل نقل ملكية عقار هو الأنسب. وأكد مدير معمل النفايات أنه تم حفر جور فنية للمياه التي ترشح من مكب القمامة في وادي السفيرة لمنع تسربها إلى الأبنية السكنية.



## ٢٠ بالمئة نسبة الدعاوى التي ألفت و ٨٠ بالمئة نسبة التدمير في المبنى

# المصري: لـ«الوطن»: تجهيز المجمع القضائي في الزبداني بريف دمشق قريباً

محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بريف دمشق عبد المجيد المصري أنه قريباً سيتم افتتاح المجمع القضائي في الزبداني بعد إجراء المصالحة فيها معلناً أن نسبة الدعاوى التي أتقها المسلحون بلغت ٢٠ بالمئة على حين وصلت نسبة التدمير في المبنى إلى ٨٠ بالمئة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح المصري أنه يتم حالياً تجهيز مبنى جديد لفتح المجمع القضائي بالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية مشيراً إلى تجهيز مبنى وادي بردى والذي لم يستغرق وقتاً كبيراً.

وفيما يتعلق بملف تسوية أوضاع المسلحين كشف المصري أن أعداداً كبيرة من المسلحين تقدم طلبات تسوية أوضاعهم لعدلية الريف، مؤكداً على أنه يتم تبسيط وتسهيل الإجراءات بشكل كبير. وقال المصري: إن تسوية أوضاع المسلحين تل على الثقة الكبيرة بالدولة اتجاه هذا الملف، مضيفاً لولا هذه الثقة ما وجدنا هذه الأعداد من المسلحين يسون أوضاعهم.

وفي الغضون أعلن المصري عن خطة تتعلق بتطوير العملية القضائية تتضمن العمل الجماعي والتمثيل ويتم بعضه البعض بهدف إلى تبسيط إجراءات التقاضي وتوسيع صلاحيات القاضي في العمل بغية تسهيل وتذليل الصعوبات والخروج من الوضع المكتبي إلى الحيز العملي لتلبية التماسح الأور من البداية والنهاية وبالتالي يكون مسؤول عن قراره. وكان وزير العدل جال منذ يومين في عدليتي دمشق

## المحافظ: توصية حول وضع شعبة تجنيد القنيطرة

القنيطرة - الوطن

كر عضو مجلس محافظة القنيطرة فايز العلي طرح موضوع تعرض المواطنين والمراجعين للشتم والإهانة من رئيس شعبة تجنيد القنيطرة والتعامل بمزاجية وانتظار المراجع ساعات ليرضى رئيس الشعبة بمقابلته ويوم أمس تحديداً الأحد تعرض طالب للضرب بالسلاح في الشعبة المذكورة.

أما الأمر المثير للدهشة فما طرحه رئيس المجلس المحامي محمد صالح المحاميد عن قيام بعض الأشخاص بالدخول إلى بيوت المواطنين في مدينة البعث وسؤالهم بعض الأسئلة الأمر الذي أثار الريبة والشك والخوف عند الأهالي حتى أن البعض منهم يفكر في ترك منزله.

وطرح أحمد السعيد عن سلبية استخدام الصالات الخاصة في إقامة الفعاليات والأنشطة المختلفة في تجمع البطيخة ودفق مبالغ طائلة لتلك الصالات متسائلاً عن التأخر في ترميم المركز الثقافي الذي يحتوي على مدرج كبير يمكن أن يتسع الفعاليات كافة وتوفير المساحات التي ندفعها للقطاع الخاص، مبدية ملاحظات على عمل مديرية الأوقاف وغياب دورها الاجتماعي والتوجيهي وخاصة في ظل الظروف الراهنة، وعن شرعية جمع التبرعات للتعليم الشرعي، متمنياً أن يشاهد مدير أوقاف القنيطرة في أحد تجمعات الزاحرين في ريف دمشق.

بدوره رشيد الضاهر تساءل عن نقص المياه في قرية عين عيشة والحاجة إلى بئر وخزان إضافي لأن الخزان الحالي لا يتسع إلا إلى ٦٠ م٣ وعدد القاطنين نحو ٥٠٠ عائلة بعد أن كان يعيش فيها ٥٠٠ عائلة. من جانبه بسام العنزي الشرعي طالب بوضع حجر الأساس للأرض التي تم تخصيصها من مجلس مدينة قنطرة مشكوراً ولمصلحة مديرية صحة قنطرة لبناء مركز صحي ومجمع خدمي، إضافة إلى ضرورة تخصيص أبناء التجمعات في ريف دمشق الذين تضررت منازلهم بفعل العصابات الإرهابية المسلحة بقطعة أرض من أملاك الدولة لتشديد منازل عليها بعد تأهيلها وإعداد المخططات اللازمة لذلك لعودته إلى أرضه وتشيئه بمحافظته. وأكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر التكاملية بين دور أعضاء مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي والمديريات لإمكانية تقديم الخدمة الأفضل والأمتل لبناء القنيطرة أينما وجدوا، مشدداً على أنه لا يمكن أن تلك المحافظة الإمكانيات وتدخل على أبنائها بالإمكانات محدودة. وأشار المحافظ إلى التواصل المستمر مع الجهات المعنية لإعادة شعب التجنيد إلى أرض المحافظة لتخفيف الأعباء عن أبناء القنيطرة من مراجعة الجهات في مدينة دمشق، مطالباً أعضاء المجلس برفع توصية بخصوص واقع شعبة تجنيد القنيطرة لرفعها لوزارة الدفاع مؤكداً ضرورة الحفاظ على كرامة المواطن السوري.

٢٢

## تسوية أوضاع عدد كبير من المسلحين .. وتبسيط كبير في الإجراءات خطة تشمل توسيع صلاحيات القاضي لتذليل الصعوبات

الأمر إيجابية من بعض الجهات الحكومية الأخرى. وفيما يتعلق بتحسين معيشة القضاة رأى المصري أن هذا الموضوع لا يمكن حله بقرار وزاري منفرد، ولابد من تدخل مجلس الشعب باعتبارها الجهة التشريعية للقوانين، باعتبار أنه موضوع إنساني اجتماعي يتعلق بالمرحلة التي نعيشها. وبين المصري أن زيادة الراتب يحتاج إلى تشريع وهذا يحتاج إلى تداول من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية ومجلس الشعب، مؤكداً أن وزارة العدل تطلب بتحسين معيشة القضاة وزيادة رواتبهم منذ سنين عديدة ولكن للأسف لا تكون



وريفها واجتمع مع المحامين العامين والقضاة، وشدد خلال اجتماعه معهم على بذل مزيد من الجهود لتسريع وتيرة العمل وخدمة المواطنين عبر استمرار الكوادر والإمكانات المتاحة وتطوير البنية العمل والاستفادة من برنامج أتمتة العمل القضائي والإداري. وأضاف المصري: إن الهدف من توسيع الصلاحيات هو خروج القاضي من العمل الروتيني، مبيئاً أن القاضي يتحمل مسؤولية القرار الذي يصدره في الدعاوى وهذا ما سيكون له دور كبير في تطوير المؤسسة القضائية باعتبار أنها تمس حقوق الناس

## الامتحان الوطني الموحد لم يعد شرطاً للتخرج ومقترح باحتساب نتيجته كجزء من معدل الطالب

هادي بك الشريفي



على الامتحان الوطني كشرط للتخرج وأهميته فيما يخص الدراسات العليا، وأن موضوع المعدل سيكون له النقاش المستفيض في مجلس التعليم العالي ليكون جزءاً من المعدل العام ونسبة هذا الجزء تحدد بمجلس التعليم العالي بشكل عام، بما يخص كل الجامعات الحكومية. وبين الخطيب أهمية تقيض الحضور أعضاء مجلس التعليم العالي بوضع نسبة المعدل العام المأخوذة من الامتحان الوطني الموحد، مضيفاً إن مجلس الشعب سيكون له رأي مختلف في حال عدم إلغاء الامتحان كشرط للتخرج. وانتقد كل من عضو مجلس الشعب وممثل الاتحاد الوطني لطلبة سورية محمد عجيل وعضو المكتب التنفيذي لشؤون الجامعات الخاصة دارين سليمان لشؤون على الامتحان كشرط للتخرج وأن غالبية الطلاب يرفضونه وأن السنوات الدراسية والمستوى التدريسي والتعليمي هو المهم، كما أن التصنيف الجامعي لا يمكن أن يبرهن بالامتحان الوطني.

كشف وزير التعليم العالي الدكتور عاطف النذاف عن التوصل إلى مقترح بإلغاء الامتحان الوطني الموحد كشرط للتخرج بالنسبة للجامعات الحكومية على أن تكون نتيجة الامتحان الموحد جزءاً من المعدل العام للطالب وليس شرطاً للتخرج، مؤكداً إبقاء الامتحان الوطني كشرط فيما يخص خريجي الجامعات غير السورية مشيراً إلى عرض هذا المقترح على مجلس التعليم العالي قريباً ليتخذ القرار النهائي. تصريح الوزير النذاف جاء بعد أكثر من ٥ ساعات احتدم فيها النقاش في ورشة العمل التي أقيمت أمس لحسم موضوع الامتحان الوطني الموحد ومدى الإبقاء عليه كشرط للتخرج وذلك بحضور رئيس مكتب التعليم القطري الدكتور محسن بلال، وأعضاء من مجلس الشعب وممثلين عن اتحاد طلبة سورية ورؤساء الجامعات الحكومية والخاصة ومعاوني الوزير والمعلمين في مركز القياس والتقويم وعمداء عدد من الكليات.

وأكد وزير التعليم العالي أنه سيتم التوصل إلى قرار بشأن الامتحان الوطني فيما يخص الجامعات الخاصة، معتبراً أن الامتحان الموحد يصب في تحسين جودة مخرجات التعليم العالي التي تعد جيدة، وبقي موضوع تقييم المخرجات وعملية الرقابة بشكل أكبر، مؤكداً أن كلمة الفصل في الموضوع لمجلس التعليم العالي، وكان لابد من تطوير منظومة التشريعات والقوانين التي تصب في مصلحة الطالب والعلم وتطوير التعليم في نهاية المطاف. وفي تلخيص لما حدث في الورشة كانت معظم الآراء ومنها رؤساء جامعات حكومية وعمداء الكليات ضد فكرة الإبقاء

## ٦٠٢ مليون ليرة إيرادات مالية درعا في ٤ أشهر ١٢موظفة.. مقابل موظف واحد

درعا - الوطن

ما زالت إيرادات مديرية مالية درعا بشكل عام منخفضة رغم تحسنتها النسبية هذا العام قياساً للفترات المماثلة من السنوات السابقة من عمر الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك لكون التحصيلات تنحصر في الأماكن الأمنة فقط ولا يمكن في ظل الظروف الراهنة لكوادر المالية القيام بالتحصيل في المناطق الساخنة أو اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصفرين بالسداد.

وذكر مدير مالية درعا سليمان النمر لـ«الوطن» أن إجمالي التحصيلات منذ بداية العام الجاري ولغاية شهر نيسان بلغت ٦٠٢ مليون ليرة سورية ناتجة في معظمها عن ضرائب ورسوم مباشرة مثل ضرائب الأرباح الحقيقية والدخل المقطوع ودخل السيارات بمبلغ نحو ١٧١ مليوناً وعن ضرائب ورسوم غير مباشرة مثل رسم الطابع والرسم القنصلي والقضائية وإعادة الإعمار بمبلغ نحو ٧٣ مليوناً، إضافة إلى إيرادات متنوعة مثل مبيعات الطوابع والغرامات النقدية والذمم الشخصية ورسوم المحاكم والطوابع التي بلغت قيمتها من إجمالي الواردات المذكورة آنفاً ما يقرب من ٢٩٢ مليون ليرة سورية.

وبين النمر أنه بالمقارنة مع إيرادات الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة ٥٢٢ مليون ليرة يلاحظ أن هناك تحسناً في إيرادات العام الحالي، علماً أنها ناتجة في معظمها عن التحصيلات من الأماكن الأمنة. وعرض النمر لواقع الكادر الوظيفي الذي تراجع خلال سنوات الأزمة من ٤٣٠ عاملاً إلى نحو ٢٨٥ عاملاً، ما سبب ضغطاً على الباقين على رأس عملهم لتنفيذ الأعمال المطلوبة، علماً أنه تم في وقت سابق الإعلان عن مسابقة لسد جزء من النقص الحاصل حيث طلب ١٢ من الفئة الأولى لكن لم ينتج من المتقدمين سوى ٧ وطلب ٢٢ للفئة الثانية نتج من المتقدمين ١٤ فقط، منهم ١٣ إناثاً وذكر واحد علماً أن الاحتياج الأكثر هو المذكور من أجل القيام بالجولات الميدانية والجبائية كما طلب ٢٥ من الفئتين الرابعة والخامسة ولم ينتج من المتقدمين للمسابقة سوى ١١ متسابقاً، على أمل أن تأخذ المسابقات القادمة بالחסبان سد النقص في الكوادر.

## مجلس محافظة السويداء: حواجز الترفيق شرعت الأبواب للابتزاز والسرقة مسؤولون عن توزيع المياه يتقاضون رشاً

السويداء - عبير صيموعة

طالب أعضاء مجلس محافظة السويداء في دورته العادية الثالثة بضرورة إنهاء عمل الجاسس المحلية المقصرة واستبدالها بمجالس منتخبة أو معيثة مؤكدين أن تعدد حواجز الترفيق على طريق دمشق - السويداء شرعت أبواب الابتزاز والسرقة مطالبين بإلغائها وإيجاد الحل السريع والقوي مع الجهات التي تتعقب لها كما أشار الأعضاء إلى واقع النفايات والقمامة المنتشرة في حارات وشوارع المحافظة وخاصة بلدة الرحي مع الإشارة إلى خوف سائقي الجرارات من حالات الخطف والسرقة بعد تعرض جرار بلدة الرحي للسرقة وتعرض سائقه للضرب في مكب السويداء.

كما لفت الأعضاء إلى معالجة مشكلة نقص مياه الشرب التي تقاومت في قرى وبلدات السويداء بعد الأعطال المتكررة في الآبار والمضخات والخطوط المطلوبة بضرورة تصليح الآبار المتعطلة صلاح - الصورة - الحقف - نورة - شها - الخونة وإصلاح المضخات على سد الفيضة وتشغيل عمال آبار يعقود سنوية ودائمة لأن عمال المياه المؤقتين يلحق بعض منهم الضرر بوحدات التشغيل وإعفاء مدير وحدة مياه شها من مهامه لعدم قدرته على إدارة الوحدة بشكل صحيح، موهين إلى عدم العدالة في توزيع المياه على المواطنين وتقاضى رشاً من المسؤولين عن عملية التوزيع مؤكداً وجود إشكالية حقيقية في عمال الشبكة الأمر الذي دفع مدير مؤسسة مياه السويداء وائل شقير إلى تأكيد مساعده وتعاون المجتمع الأهلي في الإبلاغ عن تلك الظواهر إن وجدت لتيسرت قمعها.

## منجم الرصيفة يطيح بثلاثة موجهين اختصاصيين

الوطن

الموجه الاختصاصي لمادة التاريخ في تربية ريف دمشق ديب زين الدين والموجه الاختصاصي لمادة الجغرافيا في تربية دمشق تمام عيسى والموجه الاختصاصي لمادة الجغرافيا محمد خليل في تربية حمص من أعمال التوجيه الاختصاصي وإعادتهم إلى عملهم الأصلي وذلك لعدم توخي الدقة العلمية والإملا في أداء مهامهم.

أنهى وزير التربية تكليف عدد من الموجهين الاختصاصيين في دمشق وريف دمشق وحمص على خلفية ما تم اكتشافه في أسئلة الجغرافيا من خطأ، وكان الوزير وجه أمس مديريات التربية إلى إنهاء تكليف كل من